الصباح الاقتصادية
12
العدد 2426 - السنة الثامنة
الإثنين 19 جمادى الآخرة 1437 - الموافق 28 مارس 2016
Monday 28 March 2016 - No.2426 - 8th Year

ثمرة جهود فترة الوفرة تحسباً لتحديات «الندرة»

«المركزي» يتلقى إشادات دولية بعد نجاحه في حفظ الاستقرار المالي للبلاد

يوسف الهاشل وكريستين لاغارد

بقدر ما خلف الانخفاض الدراماتيكي في أسعار النفط العام الماضي من تحديات وصعوبات تواجه الاقتصاد والمؤسسات الكويتية فإنه كشف في الوقت ذاته عن جهود كبيرة بذلتها مؤسسات وجهات حكومية كويتية في فترة الوفرة لمواجهة المخاطر التي تفرزها أيام الندرة.

ولم تذهب جهود المؤسسات والجهات الحكومية التي عملت طوال فترة ارتفاع أسعار النفط على إعداد الدراسات والتوقعات والمخاطر المحتملة واليات درء هذه المخاطر سدى بل ظهرت جلية في أسطر التقارير الدولية الصادرة عن أهم مراكز الدراسات العالمية في موازاة اعتماد أصحاب القرار في الكويت على هذه الدراسات لدى اتخاذ قراراتهم.

وتوالت الإشادات الدولية بالمؤسسات الكويتية إثر جهودها الكبيرة في درء المخاطر من خلال تقارير متخصصة ويتصدرها بنك الكويت المركزي الذي حظي بإشادات الأطراف الدولية كافة تقريبا سواء البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي أو وكالات التصنيف الائتماني الدولية حيث اجمعت كلها على الجهود المميزة والاستباقية للبنك المركزي وتمايزت بين إشادة وثناء وبعضها الأخر وصف سياسات البنك بالحصيفة.

وقد تم إعداد تقريرا خاصا عن آراء هذه الجهات الدولية ببنك الكويت المركزي والإشادات والثناء الذي ناله على جهوده المستمرة منذ سنوات في حفظ الاستقرار المالي للبلاد فضلا عن استقرار السياسة النقدية للكويت عموما واستقرار سعر صرف الدينار الكويتي على وجه الخصوص الذي يعتبر العملة الأغلى في العالم (يساوي 3ر3 دولار أمريكي).

فقد أوردت وكالة (ستاندرد. اند.بورز) للتصنيف الائتماني في تقريرها الصادر 16 مارس الجاري بشان تصنيف القطاع المصرفي الكويتي ان «تصنيفاتها تعكس قناعاتها بزيادة المخاطر الاقتصادية التي تواجه المصارف لكن التحسن في المخاطر المصرفية جاء نتيجة فرض تعليمات أكثر حصافة من قبل الجهات الرقابية التي ساهمت في تخفيف التحديات الاقتصادية التي تواجه البنوك الكويتية».

ولفتت الوكالة إلى وجود بعض التطورات الإيجابية على الصعيد التنظيمي في الأعوام القليلة الماضية حيث عمدت الجهات الكويتية المعنية إلى تحسين الأطر التنظيمية والرقابية للبنوك المحلية وشركات الاستثمار.

وقالت (ستاندرز.آند.بورز) إن «هذه التدابير وفرت حماية إضافية للبنوك وعززت قدراتها على تحمل الصدمات لدى حدوث أي تباطؤ محتمل نتيجة تراجع أسعار النفط».

وقامت الوكالة بتخفيض تصنيف عشرات البنوك العاملة في المنطقة في حين ثبتت تصنيف البنوك الكويتية رغم تراجع أسعار النفط ومرورها بنفس المخاطر التي تعانيها تلك البنوك في باقي دول المنطقة.

من جانبها قالت وكالة (موديز) العالمية للتصنيف الائتماني في تقريرها الصادر في الثالث من مارس الجاري إن «مخاطر القطاع المصرفي الكويتي على الميزانية العامة للدولة منخفضة جدا كما أن القطاع المالي الكويتي قام بتقليص حجم ديونها منذ تعرضه لآثار الأزمة المالية العالمية عام 2008».

وأضافت موديز أن البنوك الكويتية «مراقبة بشكل جيد من قبل بنك الكويت المركزي ولدى الكويت درجة عالية نسبيا من المصداقية في السياسة النقدية حيث تراجعت مستويات التضخم بعد وصولها الذروة عام 2008 «علاوة على أن نظام سعر الصرف في دولة الكويت اكثر مرونة مقارنة بأقرانها في دول مجلس التعاون الخليجي.

من ناحيتها لم تخرج وكالة (فيتش) للتصنيف الائتماني عن رأي نظيراتها من وكالات التصنيف الائتماني وذلك في تقريرها الصادر في الثامن من ديسمبر الماضي حيث قالت إن «السياسات الرقابية الحصيفة والصارمة التي يطبقها بنك الكويت المركزي ساهمت في تحسين جودة الرسملة والسيولة والربحية لدى القطاع المصرفي الكويتي».

وتبقى الإشارة الأبلغ والأهم تلك الصادرة عن المؤسسة الدولية المعنية بالسياسات النقدية للدول وميزانياتها أي صندوق النقد الدولي الذي اعتبر في تقريره للمراجعة الدورية للاقتصاد الكويتي الصادر في الثاني من ديسمبر الماضي أن «القطاع المصرفي الكويتي يخضع لرقابة محكمة في حين أظهر هذا القطاع مرونة على تحمل صدمة انخفاض أسعار النفط».

الصندوق وفي التقرير ذاته أفاد بأن نسبة القروض غير المنتظمة في الجهاز المصرفي الكويتي بلغت 2ر8 في المئة من إجمالي محفظة القروض وبلغت نسبة تغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة في البنوك الكويتية 172 في المئة على أساس مجمع.

وأشار إلى تراجع درجة انكشاف القطاع المصرفي على شركات الاستثمار إلى 2ر8 في المئة من إجمالي الإقراض المصرفي.

ولم تكن إنجازات بنك الكويت المركزي الكويتية خافية على الصعيد العربي حيث قام المؤتمر المصرفي العربي السنوي بتكريم محافظ البنك الدكتور محمد يوسف الهاشل ومنحه جائزتين في العاشر من أكتوبر الماضي الأولى هي جائزة (الرؤية القيادية) والثانية جائزة (محافظ البنك المركزي لعام 2015).

ويعتبر بنك الكويت المركزي إحدى الجهات السباقة في منطقة الخليج في تنفيذ متطلبات (بازل 3) ومواكبة معايير الرقابة المصرفية الدولية فضلا عن تدابير وإجراءات أخرى منها الطلب بشكل استباقي من البنوك الكويتية زيادة مستويات تغطية خسائر القروض رغم التراجع الذي شهدته تلك البنوك في مستويات القروض المتعثرة لديها. وكانت رئيسة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد وردا على سؤال خلال زيارتها إلى الكويت في 13 نوفمبر الماضي لحضور مؤتمر التمويل الإسلامي الذي نظمه (المركزي) بشأن تقييمها لأداء بنك الكويت المركزي قد أفادت بأن التقييم (تريل آيه) أي أعلى تصنيف ائتماني يمكن أن تمنحه وكالة تصنيف لاقتصاد أي دولة في إشارة واضحة إلى الأداء المتميز لبنك الكويت المركزي.

مؤشرات البورصة تشهد تراجعاً جماعياً

مؤشرات البورصة تتراجع

أنهت المؤشرات الكويتية جلسة يوم الأحد، متراجعة بشكل جماعي، حيث انخفض السعري 0.5% عند مستوى 5242.02 نقطة خاسراً 26.43 نقطة.

وتراجع المؤشر الوزني 0.93% إلى النقطة 355.62 خاسراً 3.35 نقطة.

كما هبط كويت 15 عند الإقفال بمعدل 1.16% إلى النقطة 831.03 خاسراً 9.76 نقطة.

وقال المُحلل الفني لسوق المال، فيصل بوشهري «إن جلسة أمس بالبورصة الكويتية سيطرت عليها القوى البيعية، موضحا أن الهدف الفني للمؤشر السعري يقع عند النقطة 5201».

وتوقع «بوشهري» أن يستمر هبوط المؤشرات بجلسة الغد؛ وذلك نتيجة فقدان ثقة المتداولين بالسوق والخوف من الأوضاع الاقتصادية المُبهمة وغير المستقرة لدى المواطنين.

وأضاف أن الشركات التي لم تعلن عن نتائجها السنوية، وتلك التي لم تُعلن عن مواعيد عموميتها، يُسبب خوفا وهلعاً لدى المتداولين من وقف تلك الشركات عن التداول.

كانت المؤشرات قد استهلت جلسة أمس بتراجع جماعي أيضاً، حيث انخفض السعري 0.49% في نهاية الساعة الأولى، وتراجع الوزني 0.52%. كما هبط كويت 15 بمعدل 0.78%.

وتقلصت التداولات أمس، حيث انخفضت القيم بمعدل 20% إلى 10.75 مليون دينار، مقابل 13.43 مليون دينار في جلسة الخميس الماضي.

كما انخفضت الكميات بمعدل 16% إلى 135.34 مليون سهم، مقابل 161.03 مليون سهم في الجلسة السابقة.

وتصدر قطاع التكنولوجيا تراجعات أمس منخفضاً 4.67%.

بضغط رئيسي من تراجع سهمي «أسس» و«حيات كوم» بنسب بلغت 8.77% و5.45% على التوالي.

على الجانب الآخر، جاء قطاع التأمين على رأس ارتفاعات أمس بنمو نسبته 0.85% بدفع رئيسي من نمو سهم «كويت ت» بمعدل 4.69%.

واحتل سهم «صفاة طاقة» أكثر ارتفاعات أمس بنمو قدره 11.11%، بينما جاء سهم «هيومن سوفت» على رأس التراجعات منخفضاً بـ 13.16%.

وحقق سهم «صفاة طاقة» أكبر حجم تداول بالبورصة الكويتية أمس بكميات بلغت 19.12 مليون سهم، فيما سجل سهم «أجيليتي» أكبر قيمة تداول مقتربا من 1.9 مليون دينار.

كانت «أجيليتي» أعلنت صباح أمس عن نتائجها المالية للعام الماضي مُحققة أرباحاً قدرها 53.39 مليون دينار، مقابل أرباح بقيمة 50.84 مليون دينار في عام 2014، بارتفاع نسبته 5%، مع توصية بتوزيعات نقدية نسبتها 30% من القيمة الاسمية للسهم.

وأنهى سهم «أجيليتي» جلسة أمس بالبورصة الكويتية، متصدراً نشاط التداول على مستوى القيم، بسيولة اقتربت من 1.9 مليون دينار، لكنه تراجع عند الإقفال بمعدل 3%، بينما لم يشهد السهم أي تداولات بسوق ديي المالي.

«أجيليتي» تستهدف 800 مليون دولار أرباحاً في 2020

إيرادات المجموعة تشهد زيادة بمعدل 4%

قال نائب رئيس مجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي لشركة أجيليتي للمخازن العمومية (AGLTY)، المُدرجة ببورصتي الكويت ودبي، إن هدف الشركة طويل المدى وهو تحقيق أرباح بقيمة 800 مليون دولار بعام 2020؛ وذلك قبل احتساب الفوائد، والضرائب، والاستهلاك، والإطفاء.

وأوضح طارق سلطان أن «أجيليتي» استطاعت تحقيق 105 ملايين دينار من التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل؛ ما يمثل زيادة بنسبة 68% عن عام 2014، وأيضاً تحسين التدفقات النقدية الحرة بقيمة 6 ملايين دينار، لتصل إلى 31 مليون دينار في عام 2015.

وأشار «سلطان» إلى أن إيرادات الخدمات اللوجيستية العالمية المتكاملة بلغت 997 مليون دينار بانخفاض 6%، مقارنة بنفس الفترة من عام 2014، لافتاً إلى أن هذا التراجع يعود إلى التحديات والأوضاع المتقلبة التي تشهدها الأسواق، بالإضافة إلى تأثير تقلبات العملات، والذي إذا تم استبعاده تكون إيرادات المجموعة قد انخفضت بمعدل 2% فقط.

وأضاف: «وبالرغم من ذلك، فقد شهد صافي إيرادات الخدمات اللوجيستية العالمية المتكاملة تحسناً بنسبة 3% في عام 2015، إذا استثنينا تأثير تقلبات العملات، منوهاً إلى أن هامش صافي الإيرادات شهد ارتفاعاً من 23% في عام 2014 إلى 25% في عام 2015».

وعزا «سلطان» هذا الارتفاع إلى النمو المستمر لخدمات التخزين للطرف الثالث، وتحسن الأداء في خدمات الشحن، وتحديداً الشحن البحري، مبيناً أنه بالرغم من تراجع أحجام الشحن الجوي في نهاية عام 2015، إلا أن أحجام الشحن البحري وربحيته شهدت تحسناً ملموساً مدفوعاً بالانضباط التجاري. وبالنسبة لمجموعة شركات أجيليتي للبنية التحتية، قال «سلطان»: «شهدت إيرادات المجموعة زيادة بمعدل 4%، مقارنة بعام 2014، لتصل إلى 314 مليون دينار في 2015، كما شهدت إيرادات أجيليتي للخدمات العقارية زيادة بنسبة 9% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق».

وكانت «أجيليتي» قد أعلنت عن بياناتها المالية السنوية للعام الماضي مُحققة أرباحاً بقيمة 53.39 مليون دينار، مقابل أرباح بلغت 50.84 مليون دينار في عام 2014، بارتفاع نسبته 5%، مع توصية بتوزيعات نقدية نسبتها 30% من القيمة الاسمية للسهم.

وأنهى سهم «أجيليتي» جلسة أمس بالبورصة الكويتية، متصدراً نشاط التداول على مستوى القيم، بسيولة اقتربت من 1.9 مليون دينار، لكنه تراجع عند الإقفال بمعدل 3%، بينما لم يشهد السهم أي تداولات بسوق ديي المالي.

بالتعاون مع إدارتي الإطفاء والدفاع المدني

طلال الخالد: مؤسسة البترول أجرت تدريباً وهمياً للتعرف على مدى جاهزية الأجهزة المعنية

طلال الخالد

من منطلق الاستعداد للتعامل مع الأزمات التي قد يتعرض لها القطاع النفطي، ولرفع جاهزية الأجهزة المعنية أجرت مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة، بالتعاون مع الإدارة العامة للإطفاء، والإدارة العامة للدفاع المدني، تدريبا ميدانيا وهميا لإدارة الأزمات في القطاع النفطي.

بدء التدريب في تمام الساعة التاسعة صباح وعشرين دقيقة صباح يوم الأحد الموافق 27 مارس 2016، اثر ورود معلومات بوجود انفجار كبير شرق حقل برقان، ادي إلى اندلاع حريق كبير في المنطقة، الأمر الذي ادى إلى تفعيل غرفة الأزمات، وتواجد جميع قياديي القطاع النفطي للاطلاع على الأحداث وصياغة الحلول الإستراتيجية للتغلب على الحريق وفي الوقت نفسه لمتابعة الآثار الناتجة عنه، والاطمئنان على سير عمليات الإنتاج والتصدير وفق الجداول المعدة مسبقا

وأثر تفعيل غرفة الأزمات قال الشيخ طلال الخالد الصباح المتحدث الرسمي باسم القطاع النفطي «ان المؤسسة وسعيا منها لقياس استعداد أجهزتها المعنية لمواجهة ما قد يتعرض له القطاع النفطي من حوادث، عملت على إجراء تدريب وهمي طبقت من خلاله سيناريو موحد بالتعاون مع الإدارة العامة للإطفاء، والإدارة العامة للدفاع المدني».

وأشار الخالد أن المؤسسة وشركاتها التابعة اعتادت على إجراء التدريبات الوهمية للاستفادة من الدروس المستقاة من تلك التدريبات، إلى جانب التأكد من فاعلية الخطط البديلة التي تضعها المؤسسة وشركاتها التابعة تحسبا لوقوع أي حادث عارض، مؤكدا أن عمليات الإنتاج والتصدير تسير بشكل طبيعي.

«الجُمان»: «كتلة المدينة» تواصل تحريك ملكياتها للأسبوع الثالث على التوالي

قال مركز الجُمان للاستشارات الاقتصادية، إن الأسبوع الماضي شهد تسع حركات للملكيات المعلنة في قوائم كبار مُلاك الشركات المدرجة بالبورصة الكويتية، أربعة منها تجاه الرفع، وثلاث عمليات خروج، وحركة واحدة تجاه الخفض، ومثلها للدخول في القوائم المذكورة.

وأضاف "الجُمان"، أن "كتلة المدينة" استمرت في تحريك ملكياتها المعلنة للاسبوع الثالث على التوالي، حيث دخلت "المدينة" وشركاتها التابعة قائمة كبار ملاك "المستثمرون" بنسبة 11.87%، مقابل خروج كل من : شركة دار البيرق للتجارة العامة والمقاولات من القائمة بحصة 6.16% وشركة مرلو للتجارة العامة والمقاولات بمعدل 7.14%، من جهة أخرى، وبحسب "الجمان"، فقد عززت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية حصتيها في "التحد" و"بنك وربة" خلال الأسبوع الماضي، في الأول بمقدار 0.51 نقطة مئوية من 11.5 إلى 12.01%، وفي الثاني بواقع 0.5 نقطة مئوية من 6.86 إلى 7.36%. اما حركة الملكيات الأخرى خلال الأسبوع الماضي، فتمثلت في استئناف "أهلية ت" تعزيز ملكيتها في "بترولية"، بمقدار 0.54 نقطة مئوية من 7.45 إلى 7.99%.

كما عززت شركة إيسكو التجارية نسبتها في "مشرف" بواقع 0.777 نقطة مئوية من 5.547 إلى 6.324%، في حين خفضت شركة مجموعة العوائد الوطنية للتجارة العامة والمقاولات وآخرون حصتهما في "الثمار" بواقع 2.367 نقطة مئوية من 9.719 إلى 7.352%. وأخيرا، ووفقا لـ"الجمان"، خرج رضا إبراهيم رضا عبدالهادي من قائمة كبار ملاك "أبنك"، وقد كان مُفصحا عن تملكه لـ 16.248% من رأسمالها نهاية الأسبوع قبل الماضي المنتهي في 17 مارس 2016.